


الهيئات تدعو الى خطاب معتدل "ولا يجوز إبقاء الاقتصاد رهينة السياسة"
24/10/2012

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article

	Title	الهيئات تدعو الى خطاب معتدل "ولا يجوز إبقاء الاقتصاد رهينة السياسة"
	Website	http://www.annahar.com Date 24/10/2012 Page
	Title	للتوافق على صيغة إنفاذية تحقق الاستقرار دعوة لإيجاد القواسم المشتركة والاقتصادي الهيئات: «حرمة التفجير زعزعة للاستقرار الأمني»
	Website	http://www.assafir.com Date 24/10/2012 Page
	Title	لوحث بخطوات تصعيدية في حال استمر الوضع على ما هو عليه الهيئات تطالب بتوفير الحد الأدنى من الاستقرار الأمني لحماية الاقتصاد
	Website	http://www.almustaqbal.com Date 24/10/2012 Page
	Title	Kassar against toppling Cabinet from the streets
	Website	http://www.dailystar.com.lb Date 24/10/2012 Page
	Title	Les organismes économiques dénoncent les conséquences de l'attentat de Sassine
	Website	http://www.lorientlejour.com Date 24/10/2012 Page
	Title	الهيئات الاقتصادية خرجت عن صمتها بالرفض المطلق لـ«حراك الشارع» شغب لـ«اللواء»: لا حل إلا باستقالة الحكومة وتشكيل أخرى إنفاذية
	Website	http://www.aliwaa.com Date 24/10/2012 Page
	Title	الهيئات الاقتصادية تدين إغتيال الحسن وتدعو للإسراع في التحقيقات: لن نبقي مكتوفي الأيدي في حال استمرار الوضع على حاله
	Website	http://www.elshark.com Date 24/10/2012 Page

	اقتصاد الهيئات تدعو الى خطاب معتدل "ولا يجوز إبقاء الاقتصاد رهينة السياسة" شماس لـ"النهار": نلتف حول قرارات رئيس الجمهورية الإنفاذية
	<ul style="list-style-type: none"> • "النهار" • 24-10-2012

في بيان هو الثاني لها في ثلاثة ايام، أعادت الهيئات الاقتصادية تأكيد خطورة الوضع الاقتصادي، داعية الى اعتماد خطاب سياسي معتدل للمساعدة في انقاذ ما تبقى من اقتصاد. واذا اشادت بالدور الوفاقي والتوفيقي لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، اكدت رفضها اسقاط الحكومة في الشارع لحرصها على انتظام عمل المؤسسات الدستورية، ودعت الى ايجاد قواسم مشتركة للتوافق على صيغة إنقاذية تحقق الاستقرار المنشود.

البيان الذي أصدرته الهيئات امس عقب اجتماعها برئاسة الوزير عدنان القصار، توقف عند محطتين اساسيتين، وفق ما قال لـ"النهار" رئيس جمعية تجار بيروت عضو الهيئات نقولا شماس. ففي الاولى، ناشد رئيس الجمهورية لملمة اللعبة السياسية والامنية تحقيقا للتوافق المطلوب داخل الطبقة السياسية. اما في الثانية، فتهتمت الهيئات بالموضوع الاقتصادي "لجهة سبل تسريع عجلته وهو الذي تلقى 3 ضربات هذه السنة: في ايار (حوادث الشمال) وفي 15 آب (عمليات الخطف التي استهدفت السوريين) وفي 19 تشرين الاول"، موضحة ان منطلقات الهيئات اقتصادية وليس سياسية، "اذ يجب ان نجد طريقة لاعادة الاقتصاد الى سكة الانتاج، لانه ليست من شأننا تحديد شكل الحكومة بل نتطلع الى اتفاق في البلد يكفل لنا النتيجة الاقتصادية التي نرمي اليها". وقال ان البلاد امانة لدى رئيس الجمهورية "وهو الثابت الوحيد في هذا العالم المتحرك في لبنان"، مؤكدا ان الهيئات توافق مسبقا على كل قراراته الانقاذية "لانه يهمننا ان يبقى الاقتصاد في بال السياسيين كما هي حالنا".

وعن البيان الاول للهيئات الذي صدر السبت الماضي، قال شماس "ان ما كتب قد كتب، ولا مجال لزيادة او نقصان"، مشددا على انها تقف صفا واحدا خلافا لاي تفسيرات لا اساس لها، "اذ لدينا حيوية في الحوار داخل الهيئات كي نصل معا الى مساحات مشتركة تحقق المصلحة الاقتصادية الواحدة، وهي الامن الاجتماعي والاقتصادي، وهذا همنا جميعا".

مصير الاقتصاد

في عهدة السياسة

في البيان الذي صدر عقب لقائها امس، استنكرت الهيئات الاقتصادية جريمة اغتيال اللواء وسام الحسن والابرياء الذين سقطوا في تفجير الاشرافية، داعية الاجهزة الامنية والقضائية الى كشف خيوط الجريمة "اذ لا يجوز ان نخسر مزيداً من الشخصيات والقيادات، ويبقى الفاعلون متوارين عن الانظار ومن دون حساب". واستنكرت ايضا "إقدام المواطنين على قطع الطرق ومحاولة اقتحام السرايا"، مؤكدة رفضها إسقاط الحكومة في الشارع "وذلك من باب الحرص على انتظام عمل المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء، التي تمثل إضافة إلى مؤسستي رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، صروحا وطنية ذات دلالة ورمزية بالغة بالنسبة إلى اللبنانيين".

ورأت الهيئات ان القوى السياسية على اختلافها وفي ظل الظروف المتوترة داخليا وخارجيا، "مطالبة بانتهاج سياسة راشدة وحكيمة"، مشيدة بمواقف رئيس الجمهورية وتحركاته وإتصالاته منذ اليوم الأول للجريمة، ومعتبرة أن الدور الوفاقي والتوفيقي الذي يؤديه منذ تسلّمه سدة الرئاسة "يمثل صمّام أمان للبنان واستقراره، ونحن أكثر ما نحتاج إليه اليوم، العمل على إيجاد القواسم المشتركة والجامعة للبنانيين تمهيدا للتوافق على صيغة إنقاذية تحقق الاستقرار المنشود".

وناشدت القوى السياسية اعتماد خطاب سياسي معتدل "للمساعدة في إنقاذ ما تبقى من الإقتصاد الوطني الذي يعاني منذ مدة طويلة، حالة غير مسبوقة من الإنكماش وسط إقفال العديد من المؤسسات الاقتصادية من جراء تراجع الحركة التجارية والسياحية والصناعية، نتيجة الأزمة السياسية المستفحلة". واعتبرت أنّ مصير الإقتصاد بات في عهدة السياسيين، "وهم يتحمّلون مسؤولية انهياره في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، إذ لا يجوز بعد اليوم أن يبقى الإقتصاد رهينة أهواء أهل السياسة والسياسيين".

ورأت أنّ الإستقرار الإقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي، أمران متلازمان. "لذا المطلوب توفير الحد الأدنى من الإستقرار الأمني، الأمر الذي من شأنه حماية الإقتصاد الوطني وانتشاله من الواقع الذي يعيشه، وإعادة الثقة لدى المستثمرين العرب والأجانب بلبنان، الذي أحوج ما يكون إلى مثل هذه الإستثمارات التي من شأنها إنعاش العجلة الاقتصادية، وإدخال مزيد من الأموال والرساميل إلى خزينة الدولة، بما يقلل من حجم عجز الدين العام، وزيادة فرص العمل وخفض معدّل البطالة وهجرة الأدمغة إلى الخارج".

وقررت أخيراً ابقاء اجتماعاتها مفتوحة، محدّرة من أنه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، "لن تبقى الهيئات مكتوفة الأيدي وستكون لها تحركات مكثفة، ستعلن عنها في الوقت المناسب، وذلك من أجل إنقاذ الإقتصاد الذي يمثل القطاع الخاص أحد اهم ركائزه".

[Back to Top](#)





اقتصاد

تاريخ العدد 24/10/2012 العدد 12317

«الهيئات»: جريمة التفجير زعزعة للاستقرار الأمني والاقتصادي

توصلت «الهيئات الاقتصادية» الى ما يشبه التسوية في المواقف التي صدرت بخصوص التمني على رئيس الجمهورية ميشال سليمان قبول استقالة الحكومة، في غياب بعض رؤساء القطاعات، ومن ثم الدعوة الى اجتماع الامس من قبل رئيس الهيئات عدنان القصار، فاصدرت بيانا بعد الاجتماع اكدت فيه على ضرورة وحدة الهيئات في الظروف التي تمر بها البلاد، مؤيدة التحرك الذي يقوم به رئيس الجمهورية تمهيدا للتوافق على صيغة إنقاذية تحقق الاستقرار، مشددة على السياسيين بضرورة اعتماد خطاب سياسي معتدل للمساعدة في انقاذ ما تبقى من الاقتصاد. ورفضت اسقاط الحكومة في الشارع لكنها اكدت على أنّ الإستقرار الاقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي، أمران متلازمان، وطالبت بتوفير الحد الأدنى من الإستقرار الأمني، رافضة ان يبقى الاقتصاد رهينة أهواء أهل السياسة والسياسيين.

علمت «السفير» ان النقاشات التي حصلت في الاجتماع كانت بوجهتين الاولى ترفض التعاطي المباشر في السياسة، مؤكدة على ان الهيئات دائما كانت تهتم بالاقتصاد الوطني من دون تفرقة، والوجهة الثانية اكدت على موقفها من الحكومة التي لم تؤمن الامن والاستقرار، من اجل اعادة الثقة بالبلد وخلق مناخات استثمارية تعيد احياء النمو بدل التراجع المتواصل منذ اوائل العام الجاري.

اجتماع الهيئات

عقدت «الهيئات الاقتصادية»، إجتماعا، امس، برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، جرى في خلاله البحث، في الانعكاسات السلبية لاغتيال رئيس شعبة المعلومات اللواء الشهيد وسام الحسن، ورفيقه المؤهل أول أحمد صهيوني، وعدد من القتلى والجرحى من الأبرياء المدنيين في تفجير الأشرفية، على الإستقرار الاقتصادي، خصوصا في ضوء الأحداث وردود الفعل التي رافقت عملية الإغتيال، وإزاء ذلك تؤكد الهيئات الاقتصادية، على ما يأتي:

دانت «الهيئات الاقتصادية»، اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن، ورفيقه المؤهل أول أحمد صهيوني، والأبرياء المدنيين الذين سقطوا بين قتلى وجرحى في تفجير الأشرفية، وتعتبر أنّ هذا التفجير الأثم، شكّل ضربة قاصمة للبنانيين جميعا، وليس فقط لمؤسسة قوى الأمن الداخلي التي ينتمي إليها الشهيد الحسن ورفيقه، لأن الهدف الأساسي من هذا التفجير المنقذ بحرفية دقيقة، وفي منطقة مكتظة بالسكان، هو إدخال لبنان في الفوضى، وزعزعة الإستقرار الأمني والاقتصادي فيه، وهي تشيد بالجهود التي يبذلها الجيش والقوى الامنية لفرض الامن والاستقرار.

طالبت «الأجهزة الأمنية والقضائية»، بضرورة الإسراع في التحقيقات، واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها، كشف خيوط جريمة الإغتيال والجهة المتورطة فيها، إذ لا يجوز بعد اليوم، أن نخسر المزيد من الشخصيات والقيادات الوطنية، ويبقى الفاعلون متوازين عن الأنظار ومن دون حساب، بما يساعد على استمرار عمليات الإغتيال، وإبقاء لبنان ساحة وصندوق بريد لاستقبال وإرسال الرسائل على أجساد الأبرياء.

وقالت انه «رغم فداحة الخسارة، التي تلقاها اللبنانيون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم ومشاريعهم وانبعاثهم السياسية، باستشهاد اللواء وسام الحسن، تستنكر إقدام المواطنين على قطع الطرقات، ومحاولة اقتحام السرايا الحكومي، وتؤكد على أنّ إسقاط الحكومة في

الشارع مرفوض على الإطلاق، وذلك من باب الحرص على انتظام عمل المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء، التي تمثّل إضافة إلى مؤسستي رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، صروحا وطنية ذات دلالة ورمزية بالغة بالنسبة إلى اللبنانيين. « ورأت «الهيئات أنّ القوى السياسية على اختلافها، وفي ظل الظروف المتوترة داخليا وخارجيا، مطالبة بانتهاج سياسة راشدة وحكيمة، وهنا تشيد الهيئات، بالمواقف والتحرّكات والاتصالات التي قام ويقوم بها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان منذ اليوم الأول للجريمة، وتعتبر أنّ الدور الوفاقي والتوفيقي الذي يلعبه فخامة الرئيس منذ تسلّمه سدة الرئاسة ولغاية اليوم يمثّل صمّام أمان للبنان واستقراره، ونحن أكثر ما نحتاج إليه في هذا الوقت بالذات، العمل على إيجاد القواسم المشتركة والجامعة اللبنانيين تمهيداً للتوافق على صيغة إنقاذية تحقق الاستقرار المنشود.»

وتوجهت ببناء وتحذير إلى «جميع القوى السياسية، تطالبها باعتماد خطاب سياسي معتدل، للمساعدة في إنقاذ ما تبقى من الإقتصاد الوطني، الذي يعاني منذ مدّة طويلة، حالة غير مسبوقة من الإنكماش، وسط إقفال العديد من المؤسسات الإقتصادية، من جرّاء تراجع الحركة التجارية والسياحية والصناعية، نتيجة الأزمة السياسية المستفحلة، وتعتبر الهيئات أنّ مصير الإقتصاد الوطني، بات اليوم في عهدة السياسيين، وهم يتحمّلون المسؤولية في انهياره، في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، إذ لا يجوز بعد اليوم أن يبقى الإقتصاد رهينة أهواء أهل السياسة والسياسيين.»

واعتبرت أنّ «الإستقرار الإقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي، أمران متلازمان، ولذلك المطلوب اليوم توفير الحد الأدنى من الإستقرار الأمني، الأمر الذي من شأنه حماية الإقتصاد الوطني وانتشاله من الواقع الذي يعيشه، وإعادة الثقة لدى المستثمرين العرب والأجانب بلبنان، الذي أحوج ما يكون إلى مثل هذه الإستثمارات التي من شأنها إنعاش العجلة الإقتصادية، وإدخال المزيد من الأموال والرساميل إلى خزينة الدولة، بما يقلل من حجم عجز الدين العام، وزيادة فرص العمل وخفض معدّل البطالة وهجرة الأدمغة إلى الخارج.» وفيما يقرر «المجتمعون الإبقاء على إجتماعاتهم مفتوحة، فهم يحذرون من أنه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، سوف لن تبقى الهيئات الإقتصادية مكتوفة الأيدي وسيكون لها تحرّكات مكثفة، ستعلن عنها في الوقت المناسب، وذلك من أجل إنقاذ الإقتصاد الذي يمثّل القطاع الخاص أحد أهم ركائزه.»



[Back to Top](#)

l'orient
LE JOUR

ÉCONOMIE

Les organismes économiques dénoncent les conséquences de l'attentat de Sassine

mercredi, octobre 24, 2012

Les organismes économiques ont tenu hier une réunion présidée par l'ancien ministre, Adnane Kassar, pour dénoncer les répercussions négatives de l'attentat de vendredi dernier à Sassine sur la stabilité économique du pays. Ils ont appelé les instances sécuritaires et légales à « accélérer l'enquête et agir en conséquence afin d'éviter toute nouvelle atteinte à la vie de responsables politiques et des citoyens ».

Par ailleurs, les organismes économiques ont fermement condamné « la fermeture de routes et l'attaque contre le Sérail, ainsi que les slogans appelant à la démission du Premier ministre ». Ils ont salué « le rôle et les positions du président de la République, Michel Sleiman, depuis l'attentat, qui cherche à calmer les esprits et à trouver des solutions de compromis ». Enfin, les organismes économiques ont appelé les partis politiques de tous bords à « adopter un discours modéré, pour aider à sauver ce qui peut encore l'être de l'économie libanaise, qui est désormais entre les mains des politiciens, lesquels devront assumer à eux seuls les conséquences de son effondrement ».

« Nos réunions resteront ouvertes jusqu'à nouvel ordre et si rien n'est fait



FRANSABANK

Media Monitoring Template vierge.doc

Page | 4 of 9

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

pour changer la donne, les organismes économiques ne resteront pas les bras croisés et des manifestations massives de rue seront organisées », ont-ils ajouté.

[Back to Top](#)

اللواء

الهيئات الاقتصادية خرجت عن صمتها بالرفض المطلق لـ«حراك الشارع»
شقير لـ«اللواء»: لا حل إلا باستقالة الحكومة وتشكيل أخرى إنقاذية
الاربعاء، 24 تشرين الأول 2012 الموافق 8 ذو القعدة و ذو الحجة 1433 هـ

بقلم عزة الحاج حسن

رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير

حسبت الهيئات الاقتصادية موقفها من الوضع غير المستقر الذي ساد البلد عقب اغتيال اللواء وسام الحسن لكنها في الوقت عينه لم تتمكن من حسم موقفها من الحكومة لا سيما ان بعض أعضاء الهيئات يؤيدون استقالة الحكومة كردة فعل على اداؤها السيء في مختلف الملفات في حين ان البعض الآخر يرفض الدخول في زواجب السياسة والسياسيين. الهيئات الاقتصادية وبعد سلسلة لقاءات واجتماعات وحثت الموقف من الوضع المتأزم فدعت السياسيين الى الابتعاد عن المواقف التحريضية ملوحة بالتحرك في حال استمرار الوضع على ما هو عليه أما عن وضع الحكومة فهربت الهيئات الى موقف قد يفهم من خلاله ما لم تعلنه وهو «رفض إسقاط الحكومة في الشارع» وهنا يطرح السؤال نفسه: هل المطلوب إسقاط الحكومة لكن ليس في الشارع؟ أو هل يُراد من الحكومة التقدم باستقالتها بعيداً عن شغب الشارع؟

لكن هذا الموقف الدبلوماسي لم يمنع بعض أعضاء الهيئات الاقتصادية من التعبير بتجرّد عن رغبتهم بدعوة الحكومة الى الاستقالة بشكل واضح «حتى وإن فهم كلامهم تدخلاً في الشؤون السياسية».

لحكومة إنقاذ

وتعليقاً على هذه الأوضاع وعلى موقف الهيئات الاقتصادية قال رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير في حديث لـ«اللواء» الموقف واضح من الحكومة وهو دعوتها الى الاستقالة ودعوة الرئيس ميشال سليمان الى قبول استقالتها ولكن نحن لا نريد أي ضغوط من الشارع بمعنى آخر لا نؤيد إسقاط الحكومة بالشارع لكن لا حل سوى باستقالتها عاجلاً أملاً بتشكيل حكومة إنقاذ لتتخذ ما تبقى لنا من اقتصاد في لبنان. وأضاف: «لم يعد من اقتصاد في البلد، عندما تقفل مؤسساتنا السياحية طابقاً تلو الآخر في فنادقها وصولاً الى إقفال أبوابها الرئيسية، اذا لم يعد من مشكلة لنعالجها بل نحن نقف امام كارثة اقتصادية بكل ما للكلمة من معنى وهذا ما دفع بالهيئات الاقتصادية اليوم الى مطالبة رئيس الجمهورية بقبول الاستقالة لأننا بأمرس الحاجة الى حكومة إنقاذ»، لافتاً الى «مناشدته الرئيس سليمان عقد طاولة حوار إنقاذية اقتصادية في بعيداً لنرى إذا كان بإمكاننا إنقاذ ما تبقى من هذا الاقتصاد».

وعن التخوّف من فراغ حكومي، اعتبر أن «الحكومة لم تؤمن استقراراً ولا أمناً ولا ثقة للمستثمر والمواطن، فلا استثمارات والعقارات جامدة ووضعنا الاقتصادي أسوأ من العام 2006»، أضاف: بعد هذه الفاجعة لم يعدّ همنا سلسلة الرتب والرواتب، القضية أصبحت اكبر من ذلك ولا حل في البلد إلا بوجود حكومة إنقاذ وطني بديلة عن الحكومة الحالية. موقف الهيئات

{ أما الهيئات الاقتصادية فاستنكرت «إقدام المواطنين على قطع الطرقات، ومحاولة اقتحام السرايا الحكومي، مؤكدة رفضها المطلق لإسقاط الحكومة في الشارع وذلك من باب الحرص



على انتظام عمل المؤسسات الدستورية، وأشادت «بالمواقف والتحرّكات والاتصالات التي قام ويقوم بها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان منذ اليوم الأول للجريمة». ووجّهت نداءً وتحذيراً إلى جميع القوى السياسية، تطالبها فيها «باعتماد خطاب سياسي معتدل، للمساعدة في إنقاذ ما تبقى من الإقتصاد الوطني»، كما حذرت من أن «في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، لن تبقى الهيئات الاقتصادية مكتوفة الأيدي وسيكون لها تحرّكات مكثفة، تعلن عنها في الوقت المناسب».

الإجتماع الأخير

{ وكانت الهيئات عقدت اجتماعاً برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، جرى خلاله البحث في الانعكاسات السلبية لاغتيال رئيس شعبة المعلومات اللواء الشهيد وسام الحسن ورفيقه المؤهّل أول أحمد صهيوني وعدد من القتلى والجرحى من الأبرياء المدنيين في تفجير الأشرفية، على الإستقرار الإقتصادي، «خصوصاً في ضوء الأحداث وردود الفعل التي رافقت عملية الإغتيال»، وتمكنت على أثره من إصدار بياناً موحداً أدانت فيه اغتيال اللواء الشهيد وسام الحسن، ورفيقه المؤهّل أول أحمد صهيوني، والأبرياء المدنيين الذين سقطوا بين قتلى وجرحى في تفجير الأشرفية، واعتبرت أن هذا التفجير المنفذ بحرفية دقيقة وفي منطقة مكتظة بالسكان، هو جميعاً، وليس فقط لمؤسسة قوى الأمن الداخلي التي ينتمي إليها الشهيد الحسن ورفيقه، لأن الهدف الأساسي من هذا التفجير المنفذ بحرفية دقيقة وفي منطقة مكتظة بالسكان، هو إدخال لبنان في الفوضى وزعزعة الإستقرار الأمني والإقتصادي فيه، مشيدة بالجهود التي يبذلها الجيش والقوى الامنية لفرض الامن والاستقرار.

وطالبت الهيئات الاقتصادية الأجهزة الأمنية والقضائية بضرورة الإسراع في التحقيقات، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها كشف خيوط جريمة الإغتيال والجهة المتورطة فيها «إذ لا يجوز بعد اليوم أن نخسر المزيد من الشخصيات والقيادات الوطنية، ويبقى الفاعلون متوارين عن الأنظار ومن دون حساب، بما يساعد في استمرار عمليات الإغتيال، وإبقاء لبنان ساحة وصدوق بريد لاستقبال الرسائل وإرسالها على أجساد الأبرياء».

وأضافت الهيئات في بيانها «على رغم فداحة الخسارة، التي تلقاها اللبنانيون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم ومشاربهم وانتماءاتهم السياسية، باستشهاد اللواء وسام الحسن، نستنكر إقدام المواطنين على قطع الطرقات، ومحاولة اقتحام السرايا الحكومي، مؤكدة أن إسقاط الحكومة في الشارع مرفوض على الإطلاق، وذلك من باب الحرص على انتظام عمل المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء، التي تمثل إضافة إلى مؤسستى رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، صروحا وطنية ذات دلالة ورمزية بالغة بالنسبة إلى اللبنانيين».

ورأت أن القوى السياسية على اختلافها وفي ظل الظروف المتوترة داخليا وخارجيا، مطالبة بانتهاج سياسة راشدة وحكيمة، وهنا تشيد الهيئات بالمواقف والتحرّكات والاتصالات التي قام ويقوم بها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان منذ اليوم الأول للجريمة، وتعتبر أن الدور الوفاقي والتوفيقي الذي يلعبه فخامة الرئيس منذ تسلمه سدة الرئاسة ولغاية اليوم يمثل صمّام أمان للبنان واستقراره، ونحن أكثر ما نحتاج إليه في هذا الوقت بالذات، العمل على إيجاد القواسم المشتركة والجامعة للبنانيين تمهيداً للتوافق على صيغة إنقاذية تحقق الاستقرار المنشود.

الى ذلك، توجّهت الهيئات الاقتصادية، بنداء وتحذير إلى جميع القوى السياسية، تطالبها فيها باعتماد خطاب سياسي معتدل، للمساعدة في إنقاذ ما تبقى من الإقتصاد الوطني الذي يعاني منذ مدة طويلة، حالة غير مسبوقة من الإنكماش، وسط إقبال العديد من المؤسسات الاقتصادية، من جراء تراجع الحركة التجارية والسياحية والصناعية، نتيجة الأزمة السياسية المستفحلة، وتعتبر الهيئات أن مصير الإقتصاد الوطني، بات اليوم في عهدة السياسيين، وهم يتحمّلون المسؤولية في انهياره، في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، إذ لا يجوز بعد اليوم أن يبقى الإقتصاد رهينة أهواء أهل السياسة والسياسيين. واعتبرت أن الإستقرار الإقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي أمران متلازمان، ولذلك المطلوب اليوم توفير الحد الأدنى من الإستقرار الأمني، الأمر الذي من شأنه حماية الإقتصاد الوطني وانتشاله من الواقع الذي يعيشه، وإعادة الثقة لدى المستثمرين العرب والأجانب بلبنان، الذي أحوج ما يكون إلى مثل هذه الإستثمارات التي من شأنها إنعاش العجلة الاقتصادية، وإدخال المزيد من الأموال والرساميل إلى خزينة الدولة، بما يقلل من حجم عجز الدين العام، وزيادة فرص العمل وخفض معدّل البطالة وهجرة الأدمغة إلى الخارج.



وأخيراً قرر المجتمعون الإبقاء على اجتماعاتهم مفتوحة، محذرين من أنه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، لن تبقى الهيئات الاقتصادية مكتوفة الأيدي وسيكون لها تحركات مكثفة، تعلن عنها في الوقت المناسب، وذلك من أجل إنقاذ الاقتصاد الذي يمثل القطاع الخاص أحد أهم ركائزه».

تأييد عمالي

{ وقد لقيت دعوة الهيئات الاقتصادية الى استقالة الحكومة تأييداً في بعض الأوساط العمالية إذ أكد رئيس «الاتحاد العام لنقابات عمال لبنان» مارون الخولي في حديث له «بعد لقاء تشاوري مع رؤساء الاتحادات العمالية المعارضة، بأن المعارضة النقابية تتفق مع الهيئات الاقتصادية في دعوتها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي لتقديم استقالته وترى فيها صرخة اقتصادية اجتماعية ضد ما آلت اليه سياسة حكومة الرئيس ميقاتي من فلتان امني وشلل اقتصادي وغياب كلي للإصلاح».

واشار الى أن «المطالبة باستقالة الحكومة هي ردة فعل على ادائها السيء في مختلف الملفات خصوصا وان هذه الحكومة تتعاطى ومنذ صدور قرار تعيينها كأنها حكومة تصريف اعمال او حكومة ادارة الازمة، وبالتالي فان نتائج اعمالها لا تدعونا الا ان ندعوها الى الرحيل». وقال: «ان ضرر العمال يلامس الضرر الذي اصاب اصحاب العمل من هذه الحكومة جراء انعدام فرص العمل وغياب كلي لسياسات اجتماعية اقتصادية كان مفترض على الحكومة وضعها للتخفيف من عبء الازمة المعيشية، فلا خطة لمكافحة الغلاء المستشري دون حساب ورقب ولا قرار لخفض اسعار الطاقة من بنزين وفاتورة كهرباء المولدات، ولا قرار لدعم الضمان الاجتماعي ولا خطة لتنظيم السير ولإعادة احياء النقل العام المشترك، لا بل ان هناك سياسة وحيدة لهذه الحكومة تحاول اليوم تمريرها عبر موازنة مفخخة بالضرائب والرسوم لتمويل الخزينة وتغطية كلفة سلسلة الرتب والرواتب بزيادة الضريبة على الرواتب وزيادة الرسوم على الهاتف الخليوي والثابت ورفع رسوم المعاينة الميكانيكية للسيارات وفرض الضريبة على مادة المازوت وغيرها من الرسوم والضرائب».

ورأى ان «استقالة الحكومة اليوم هو الحل الذي يريح معظم اللبنانيين الذين ينتظرون حكومة مسؤولة تتحمل مسؤولية معالجة الملفات الاجتماعية الاقتصادية، وان حكومة الرئيس ميقاتي انتهت صلاحيتها ولا تستطيع ان تنتج الا مزيدا من التأزيم للوضع الاقتصادي والسياسي». وختم: «امام هذا الواقع لن يكون العمال بعيدين عن اي تحركات شعبية تسعى الى اسقاط الحكومة سلميا وديموقراطيا لان رحيل الحكومة بداية لحل الازمة التي نعاني منها».

[Back to Top](#)



الهيئات الاقتصادية تدين إغتيال الحسن وتدعو للإسراع في التحقيقات: لن نبقي مكتوفي الأيدي في حال استمرار الوضع على حاله

أدانت الهيئات الاقتصادية إغتيال اللواء وسام الحسن والمؤهل أول أحمد صهيوني والأبرياء المدنيين الذين سقطوا بين قتلى وجرحى في تفجير الأشرفية وطالبت بالإسراع في التحقيقات واستنكرت اقدام المواطنين على قطع الطرقات ومحاولة إقتحام السراي الحكومي مؤكدة إن اسقاط الحكومة في الشارع مرفوض ودعت الى التوافق على صيغة إنقاذية تحقق الإستقرار. وحملت السياسيين مسؤولية أي إنهيار للإقتصاد الوطني وطالبت بتوفير الحد الأدنى من الإستقرار الأمني، مشددة على تلازم الإستقرار الاقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي. وحذرت من أنه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه فسوف لن تبقى



FRANSABANK

Media Monitoring Template vierge.doc

Page | 7 of 9

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

عقدت الهيئات الاقتصادية، إجتماعا برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، جرى في خلاله البحث، في «الانعكاسات السلبية لاغتيال اللواء الشهيد الحسن، ورفيقه المؤهل أول صهيوني، وعدد من القتلى والجرحى من الأبرياء المدنيين في تفجير الأشرفية، على الإستقرار الإقتصادي، خصوصا في ضوء الأحداث وردود الفعل التي رافقت عملية الإغتيال».

وأصدرت بيانا اذانت فيه: «اغتيال الحسن، وصهيوني، والأبرياء المدنيين الذين سقطوا بين قتلى وجرحى في تفجير الأشرفية، واعتبرت أن هذا التفجير الأثم، شكل ضربة قاصمة للبنانيين جميعا، وليس فقط لمؤسسة قوى الأمن الداخلي التي ينتمي إليها الشهيد الحسن ورفيقه، لأن الهدف الأساسي من هذا التفجير المنفذ بحرفية دقيقة، وفي منطقة مكتظة بالسكان، هو إدخال لبنان في الفوضى، وزعزعة الإستقرار الأمني والإقتصادي فيه، وأشادت بالجهود التي يبذلها الجيش والقوى الامنية لفرض الامن والاستقرار.

وطالبت الهيئات الاقتصادية، الأجهزة الأمنية والقضائية، بالإسراع في التحقيقات، واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها، كشف خيوط جريمة الإغتيال والجهة المتورطة فيها، إذ لا يجوز بعد اليوم، أن نخسر المزيد من الشخصيات والقيادات الوطنية، ويبقى الفاعلون متوارين عن الأنظار ومن دون حساب، بما يساعد على استمرار عمليات الإغتيال، وإبقاء لبنان ساحة وصندوق بريد لاستقبال وإرسال الرسائل على أجساد الأبرياء.

ونابعت: إن «الهيئات الاقتصادية، ورغم فداحة الخسارة، التي تلقاها اللبنانيون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم ومشاربهم وانتماءاتهم السياسية، باستشهاد اللواء الحسن، تستنكر إقدام المواطنين على قطع الطرقات، ومحاولة اقتحام السراي الحكومي، وتؤكد أن إسقاط الحكومة في الشارع مرفوض على الإطلاق، وذلك من باب الحرص على انتظام عمل المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء، التي تمثل إضافة إلى مؤسستي رئاسة الجمهورية ومجلس النواب، صروحا وطنية ذات دلالة ورمزية بالغة بالنسبة إلى اللبنانيين».

وأكدت الهيئات، أن القوى السياسية على اختلافها، وفي ظل الظروف المتوترة داخليا وخارجيا، مطالبة بانتهاج سياسة راشدة وحكيمة، وأشادت بالمواقف والتحركات والاتصالات التي قام ويقوم بها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان منذ اليوم الأول للجريمة، معتبرة أن «الدور الوفاقي والتوفيقي الذي يلعبه منذ تسلمه سدة الرئاسة ولغاية اليوم يمثل صمام أمان للبنان واستقراره، ونحن أكثر ما نحتاج إليه في هذا الوقت بالذات، العمل على إيجاد القواسم المشتركة والجامعة للبنانيين تمهيدا للتوافق على صيغة إنقاذية تحقق الاستقرار المنشود».

وتوجهت الهيئات الاقتصادية، بنداء وتحذير إلى جميع القوى السياسية، تطالبها فيه باعتماد خطاب سياسي معتدل، للمساعدة في إنقاذ ما تبقى من الإقتصاد الوطني، الذي يعاني منذ مدة طويلة، حالة غير مسبوقة من الإنكماش، وسط إقفال العديد من المؤسسات الاقتصادية، من جراء تراجع الحركة التجارية والسياحية والصناعية، نتيجة الأزمة السياسية المستحقة، واعتبرت الهيئات أن مصير الإقتصاد الوطني، بات اليوم في عهدة السياسيين، وهم يتحملون المسؤولية في انهياره، في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، إذ لا يجوز بعد اليوم أن يبقى الإقتصاد رهينة أهواء أهل السياسة والسياسيين.

واكدت، أن «الإستقرار الإقتصادي والإستقرار الأمني والسياسي، أمران متلازمان، ولذلك المطلوب اليوم توفير الحد الأدنى من الإستقرار الأمني، الأمر الذي من شأنه حماية الإقتصاد الوطني وانتشاله من الواقع الذي يعيشه، وإعادة الثقة لدى المستثمرين العرب والأجانب بلبنان، الذي أحوج ما يكون إلى مثل هذه الإستثمارات التي من شأنها إنعاش العجلة الاقتصادية، وإدخال المزيد من الأموال والرساميل إلى خزينة الدولة، بما يقلل من حجم عجز الدين العام، وزيادة فرص العمل وخفض معدل البطالة وهجرة الأدمغة إلى الخارج».

وقرر المجتمعون الإبقاء على إجتماعاتهم مفتوحة، وحذروا من أنه «في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، سوف لن تبقى الهيئات الاقتصادية مكتوفة الأيدي وسيكون لها تحركات مكثفة، ستعلن عنها في الوقت المناسب، وذلك من أجل إنقاذ الإقتصاد الذي يمثل القطاع الخاص أحد اهم ركائزه».

